نكبة السيول وأزمتها

بقلم : د.حمدي هاشم ..

قد لا تكون نكبة إذا ما توفرت خطط عملية ضمن استراتيجية لمواجهة أخطار مياه السيول والأمطار الشديدة وتعزيز وسائل تخزينها بمواقع مختارة تدعمها الظروف الطبيعية للاستفادة منها كمياه للشرب والزراعة والتنمية العمرانية في مناطق متعددة بشبه جزيرة سيناء وقرى الظهير الصحراوي المقترحة بشرق النيل في كثير المحافظات المصرية. وما زالت ذكرى احتراق منازل قرية درنكة بأسيوط من سيول هادرة حملت في طريقها مواد بترولية أشعلتها أعمدة الإنارة ووقوع ضحايا من البشر وغرق مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وتشريد كثير من سكان القرى التي ضربتها قوة المياه، ولم يكفى مرور خمسة عشر عاماً على حدوث تلك السيول في نوفمبر 1994 وسيول يناير 2010 التي خربت مناطق واسعة بمحافظات أسوان وسيناء، لإعداد وتطوير استراتيجية لمواجهة أخطار السيول بالمناطق المنكوبة والمعرضة لذلك. ورغم تحذير وزارة الموارد المائية والري ومعها الهيئة العامة للأرصاد الجوية قبل أيام معدودات من تعرض تلك المحافظات لسيول مدمرة، ضاعت الفائدة العلمية من وراء تلك التوقعات لعدم تأهل أجهزة المحليات للتعامل مع مثل هذه التحذيرات في ظل غياب الاستراتيجية العامة لإدارة الكوارث الناتجة عن السيول، ودليل ذلك التدخل الفاعل للقوات المسلحة بخبرتها وإمكانياتها في السيطرة والإخلاء لتقليل الخسائر.

من المفترض أن مخرات السيول تمثل نهايات الأودية الجبلية في طريقها للتخلص من فائض الأمطار بالمجارى المائية، وأنها من ثوابت التخطيط العمراني التي يجب حماية حرمها من التعديات وصيانة مجراها وتقوية جوانب مساراتها داخل الكتلة السكنية لتعزيز وظيفتها في أوقات حدوث السيول وقبل ذلك منع وتجريم البناء فيها. والشاهد بالمحافظات خروج المخرات عن وظيفتها الرئيسية باستخدامها للتخلص من المخلفات الصلبة وممارسة بعض الأنشطة البشرية، ومنها قرية الزبالين التي توطنت بعيداً عن المنازعات مع الأجهزة الحكومية وافترشت مساحة كبيرة داخل مجرى وادي الجبو بمحافظة حلوان، بل تم اختيار أراضى دلتا وادي جراوى لإقامة مصانع الحديد والصلب والكوك والكيماويات الأساسية والأسمدة وعلى حوافها تقع محاجر الشركة القومية للأسمنت، وقد كانت شعاب وادي جراوى بحلوان ذات شهرة واسعة عند الفراعنة للحصول على الحجر الجيري والمرمر، وكذلك بنى فيها أقدم سد في التاريخ. ويقع بمحافظة حلوان خمسة مخرات للسيول، طره والمعصرة وكفر العلو والتبين وأطفيح، التي تبلغ جملة

أطوالها نحو عشرين كيلو متراً داخل الكتلة المبنية، وتصلها المياه من ستة أودية رئيسية تشغل حوالي 700 كم، وجميع تلك المخرات لا تخلو من مختلف أنواع التعديات التي تشكل بدورها إعاقة

لتصرف مياه الأمطار، وقد تؤدى إلى كوارث بشرية عند تعرض المناطق الجبلية في نطاقها للسيول المدمرة.

يؤيد بعض خبراء المياه،أن تعرض محافظات سيناء وأسوان والبحر الأحمر لسيول مدمرة كان أمراً متوقعاً نتيجة تزحزح خطوط المطر بفعل التغيرات المناخية الإقليمية.ومن شواهد السيول الأخيرة التي يجب وضعها في الاعتبار مستقبلاً، تغير سلوك التيارات الدوامية للأعاصير المسيطرة على خصائص المناخ في جنوبي مصر، والتي دمرت أعداد كبيرة من أبراج نقل الكهرباء من المحطات المائية في السد العالي وخزان أسوان، ومن توابعها توقفت مصانع عن الإنتاج و تهدمت منازل وغرقت آلاف الأفدنة المنزرعة وتلفت الأشجار المثمرة وكذلك البنية التحتية من الطرق والمحطات وشبكات الصرف الصحي ومياه الشرب والغاز. أضف إلى ذلك الأضرار النفسية للأطفال نتيجة الهلع والشعور بالخوف من جراء تعرضهم المفاجئ لكارثة السيول، وفقد كثير من الأسر لمصادر رزقها وأماكن إقامتها.

ومع تكرار نكبة السيول وأزمتها المستمرة، يتطلب الأمر إعادة رسم خريطة مخرات السيول، والبحث عن بدائل أخرى للمخرات التي اغتصبت أو ردمت نتيجة تعارض المصالح بين الأهالي والحكومة، وتعزيز المخرات بالمحافظات الأكثر تضرراً بإقامة سدود وحواجز الإعاقة والتخزين لتعظيم الاستفادة منها مع الأزمة القادمة للمياه، وقد يستدعى ذلك تشكيل لجنة قومية لإدارة أزمة السيول والأمطار الشديدة والسيطرة عليها وتأمين التمويل اللازم لمواجهتها، ويبقى أن تنفيذ ذلك رهن برفع كفاءة أجهزة المحليات من النواحي الإدارية والفنية وتفعيل دور المشاركة المجتمعية من رجال الأعمال والمستثمرين والجمعيات الأهلية.